المجلد السابع والعشرون للعام ٢٠٢٣م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

ينابيع العلوم

للعلامة شمس الدين أحمد بن الخليل الخُوَيِّي (ت ٦٣٧هـ)

(الإعراب والبناء) دراسة و تحقيقاً

Springs of Science by the scholar Shams al-Din Ahmad ibn al-Khalil al-Khoei (d. 637 AH) (Inflection and construction) study and investigation

بقلم الدكتور

طماح بن سعد بن إبراهيم السبيعي

قسم اللغة العربية - كلية التربية والآداب

جامعة تبوك- المملكة العربية السعودية

الجزء السادس (إصدار يونيو ٢٠٢٣م)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

ينابيع العلوم للعلامة شمس الدين أحمد بن الخليل الخُوَيِّي (ت ٦٣٧هـ) (الإعراب والبناء) دراسة و تحقيقاً

طماح بن سعد بن إبراهيم السبيعي

قسم اللغة العربية - كلية التربية والآداب- جامعة تبوك- المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني : tamaah@yahoo.com

الملخص

هذا تحقيقٌ ودراسةٌ لجزء من مخطوط بعنوان: (ينابيع العلوم) للعلامة شمس الدين أحمد بن الخليل الخُوَيِّي(ت ٦٣٧هـ)، وهو مخطوطٌ جمع فيه المصنف عددًا من العلوم الشرعية والعربية والحساب والطب، وقمتُ بتحقيق الجزء المتعلق بالإعراب والبناء، وقد تفرَّد أحمد بن الخليل بمناقشة مسائل في الإعراب والبناء تعليلًا وتحليلًا وتوجيهًا، ولم يغفل ما ذكره سابقوه من النحويين، فأورد أقوالهم مرجحًا ما ظهر له من أدلة.

وقفتُ على خمس نسخ للمخطوط، واعتمدتها جميعًا، وقدمتُ له بمقدمة، ثم خصصتُ قسمًا للدراسة، وجعلته في مبحثين: المبحث الأول يتعلق بنشأة المؤلف وأهم مصنفاته، والمبحث الثاني يتعلق بمنهجه النحوي.

الكلمات المفتاحية: أحمد بن الخليل، ينابيع العلوم، الإعراب والبناء، شمس الدين الخويّي.

Springs of Science by the scholar Shams al-Din Ahmad ibn al-Khalil al-Khoei (d. 637 AH) (Inflection and construction) study and investigation

Tamah bin Saad bin Ibrahim Al-Subaie
Department of Arabic Language - College of Education and Arts - University of Tabuk - Kingdom of Saudi Arabia.
Email: tamaah@yahoo.com

Abstract

This study is an investigation of a part of a manuscript entitled: (Springs of Science) by the scholar Shams Al-Din Ahmad Al-Khuwway (637 AH). It is a manuscript in which a number of legal and Arabic sciences, arithmetic and medicine issues were collected. I investigated that part relevant to declension and language structure. Ahmed Bin Al-Khalil was unique in explaining, analyzing and instructing issues pertaining to declension and language structure and he did not overlook what was mentioned by his previous grammarians, so he cited their sayings, weighting only what he had evidence for.

I came across five versions of the manuscript and approved them all, providing it with an introduction. I then devoted a section to serve the current study's purposes, dividing it into two sections: the first section concerns the author's origins and his most important works, whereas the second section is pertinent to his syntactic approach.

Keywords : Ahmed bin Al-Khalil, Springs of Science, syntax and construction, Shams Al-Din Al-Khoei.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإنَّ من فضل الله عزَّ وجل على هذه الأمة أن جعل فيها علماء أفاضل، بذلوا جهدهم ووقتهم في طلب العلم ونشره بين الناس، ولقد كان شمس الدين قاضي قضاة الشام أحمد بن خليل الخُوَيِّي(ت ٦٣٧هـ) أحد العلماء الكبار الذين ساهموا في تدوين العلوم الشرعية والعربية وغيرها، وقد وقفتُ على مخطوطٍ له جمع فيه عددًا من العلوم، وهي: التفسير، والحديث، والفقه، والأدب، والحساب، والطب، والهندسة.

والجزء المتعلق بالأدب في هذا المخطوط قسَّمه المصنف إلى خمسة فنون:

الأول: الأسماء، الثاني: الأفعال، الثالث: الحروف، الرابع: الاشتقاق، الخامس: الإعراب والبناء، وهو الجزء الذي قمتُ بتحقيقه.

ومما دفعني إلى تحقيق هذا الجزء من المخطوط ودراسته ما يأتي:

١- أثبتت كتب التراجم أنَّ للمصنف كتبًا في العربية ماتزال مفقودة، فقد صنَّف في النحو، وفي العروض، وسيأتي ذكرها(١).

٢- أنَّ المصنف أورد في هذا الجزء من المخطوط مسائل تفرَّد في مناقشتها وحسن عرضها.

٣- إخراج تراث العلماء، وإبراز علمهم، ونشره لطلبة العلم.

(١) سيأتي ذكرها عند الحديث عن مصنفاته.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون على قسمين: قسم الدراسة، ويكون البحث فيه عن المؤلف ونشأته وآثاره، ومنهجه النحوي من خلال النص المحقق. والقسم الثاني: تحقيق النص.

وتفصيل ذلك على النحو التالي:

القسم الأول: الدراسة، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة لأحمد بن الخليل الخُوَيِّي، وفيها:

١- اسمه ونسبه.

٢- نشأته.

٣- شيوخه وتلاميذه.

٤- مصنفاته.

٥- وفاته.

المبحث الثاني: منهجه النحوي وفيه:

١- منهجه في عرض المادة العلمية.

٢- العناية بالتعليل.

٣- عرضه للمسائل الخلافية.

٤- المصطلحات والحدود.

القسم الثاني: التحقيق، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مقدمة التحقيق:

١- توثيق عنوان الكتاب.

٢- توثيق نسبة الكتاب إلى صاحبه.

٣- وصف نسخ التحقيق.

٤- منهج التحقيق.

٥- نماذج من نسخ المخطوط.

المبحث الثاني: النَّص المحقق.

القسم الأول: الدراسة، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة لأحمد بن الخليل الخُوَيِّي، وفيها:

١- اسمه ونسبه:

هو شمس الدين أبو العباس، أحمد بن الخليل بن سعادة بن جعفر بن عيسى المُهَلَّبِي[١] الأزدي[٢] الخُوَيِّي[٣] الدمشقي الشافعي.

٢- مولده ونشأته:

ولد أحمد بن الخليل في شهر شوال سنة: ثلاث وثمانين وخمسمائة (٥٨٣هـ) ، ومكان ولادته في بلدة خُوَيَّ بأذربيجان[٤].

أمَّا نشأته فلم أقف على مصادر تبرزها إلا حديثه عن نفسه في كتابه السفينة النوحية[٥]، فقد تحدث عن نفسه حديثًا مقتضبًا، ذكر فيه شيئًا يسيرًا من نشأته، وما حدث له في طفولته من أمراضٍ وأسقام، ولم يمنعه ذلك من حفظ المتون، وأشعار العرب، وكتب الفقه، كل ذلك كان قبل أن يبلغ الخامسة عشر من عمره، وكان والده مشتغلًا بالتجارة، مع رغبة شديدة في العلم، فأراد أن يفرَّغ ابنه لطلب العلم، وحرص على أن يتمكن من علم الطب، ولكن أراد الله أن يفتح

---

(١) المهلبي: بضم الميم وفتح الهاء، وتشديد اللام المفتوحة، وفي آخرها باء موحدة، هذه النسبة إلى أبي سعيد المهلب بن أبي صفرة أمير خراسان، وينسب إليه كثير من العلماء. ينظر: اللباب في تهذيب الأنساب، (٣/ ٢٧٦).

(٢) ينظر: المقفى الكبير، للمقريزي (٥/ ٩٤) .

(٣) الخُوَيِّي: نسبة إلى خُوَي، وهي مدينة بأذربيجان، وتقع اليوم في إيران. ينظر: معجم البلدان، للحموي(١٢٨/١). وشذرات الذهب ٣٢٠/٧.

(٤) ينظر: تاريخ الإسلام ٢٣١/١٤، والوافي بالوفيات ٢٣٢/٦، وطبقات الشافعية الكبرى ١٦/٨.

(٥) ينظر: السفينة النوحية ص: ٣٠، وهذا هو الكتاب الوحيد المطبوع للمؤلف، وكان بعناية محمد راغب الطباخ، سنة ١٣٤٧ه، ثم طبع سنة ١٤٣٥هـ، في دار المقتبس.

عليه في علوم أخرى.

يقول عن نفسه: «...فانظر كيف كان حالي فيما مضى، وكيف قضى الله اشتغالي بأمر القضاء، وحبَّب إلي أصول الشريعة وفروعها، وكرَّه إلي فصول الطبيعة وفضولها، وشغلني بتلاوة كتابه، وتفهم لطائف خطابه، وتقرير أحكامه، وتفسير كلامه، فالله تعالى يجعل الخاتمة خير»[١].

ارتحل بعد ذلك إلى حلب، وأقام بها مدة، ثم انتقل إلى دمشق، وتولى القضاء فيها، ثم قام بالتدريس في المدرسة العادلية. طلب الإقالة من القضاء، ومال إلى الزهد والانقطاع، وعزم على الحج إلى بيت الله الحرام، ثم عاد للقضاء مرة أخرى، واستمرَّ قاضيًا حتى توفي بمرض السّل في دمشق[٢].

٣- شيوخه وتلاميذه:

شيوخه:

- فخر الدين الرازي، محمد بن عمر التيمي (٦٠٦هـ)[٣].
- قطب الدين المصري، إبراهيم بن علي السُّلمي (٦١٨هـ)[٤].
- عبد الكريم بن محمد الرافعي (٦٢٣هـ) [٥].
- عبد الرحمن بن عبد الله الأسدي الحلبي (٦٢٣هـ) [٦].
- الحسين بن المبارك الربعي الزبيدي (٦٣١هـ) [٧].
- الحسن بن يحيى بن صباح المخزومي المصري (ت:٦٣٢هـ) [٨].

---

(١) السفينة النوحية: (ص: ٣٠).
(٢) ينظر: بغية الطلب ٢/٧٣٤، وعيون الأنباء ص ٦٤٦.
(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٣/٦٥.
(٤) ينظر: الوافي بالوفيات ٦/٢٣٢.
(٥) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٨/ ٢٨١).
(٦) ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (٢٢/ ٣٠٣)، طبقات الشافعيين، لابن كثير (ص ٨١٤)
(٧) ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي(٢٢/ ٣٥٧).
(٨) ينظر: الوافي بالوفيات، للصفدي (١٢/ ١٨٩)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (٢٢/ ٣٧٢).

- عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) [١].

تلاميذه:

- أبو الفتح، عمر بن محمد الأميني الدمشقي (٦٣٠هـ) [٢].
- محمد بن أبي جعفر القرطبي (٦٤٣ هـ) [٣].
- إبراهيم بن عمر بن عبد العزيز القرشي (٦٦٣ هـ) [٤].
- ابن أبي أصيبعة، أحمد بن القاسم بن خليفة الخزرجي (٦٦٨هـ) [٥].
- ابن الصابونيّ، محمد بن عليّ بن محمود الدمشقيّ المحموديّ (٦٨٠ ه)[٦].

٤- مصنفاته:

قال عنه تلميذه ابن أبي أصيبعة: « وكان حسن العبارة، قوي البراعة، فصيح اللسان، بليغ البيان ....له تصانيف لا مزيد عليها في الجودة»[٧]. من مصنفاته:

- السفينة النوحية في السكينة الروحية[٨].
- كتاب في النحو[٩].
- عرائس النفائس[١٠].

---

(١) ينظر: معجم المؤلفين ٢١٦/١.

(٢) ينظر: طبقات علماء الحديث للصالحي (٤/ ٢٤١)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٤/ ١٦٤).

(٣) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي (١٤/ ٤٦٧)، وطبقات الشافعية للسبكي (٨/ ١٦).

(٤) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي(١٥/ ٨٢)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٤/ ١٦٠).

(٥) ينظر: عيون الأنباء (ص ٦٤٦)، والوافي بالوفيات للصفدي (٧/ ١٩٣) .

(٦) ينظر: تكملة إكمال الإكمال (ص ٤١)، والمقفى الكبير للمقريزي (٦/ ١٩١) .

(٧) عيون الأنباء، لابن أبي أصيبعة (ص: ٦٤٦).

(٨) وقد تقدم أنَّه لم يطبع للمصنف- إلى الآن- إلا هذا الكتاب، وآخر طبعة له في دار المقتبس سنة ١٤٣٥ه.

(٩) ذكر ذلك في عيون الأنباء، تلميذه ابن أبي أصيبعه (ص ٦٤٧).

(١٠) ينظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة(٢/ ١٩٦٦)، والفوائد البهية، للكنوي (ص:٢٠٠).

●شرح كتاب الإرشاد[١].

●تتمة تفسير القرآن لشيخه فخر الدين الرازي[٢].

●كتاب في علم العروض:

قال عنه شهاب الدين أبو شامة بعد وقوفه على مصنف له في علم العروض بخطه فأعجبه:

أَحْمَدُ بنُ الخليلِ أرْشَدَهُ اللهُ لما أرْشَدَ الخليلَ بنَ أَحْمَد

ذاكَ مُسْتَخرِجُ العَروضِ وَهَذَا مُظْهِرُ السِّرِّ منهُ والعَودُ أَحْمَد[٣]

●كتاب في الفرائض وتعليلها، وبيان الحكمة في مقاديرها[٤].

●ينابيع العلوم في الفنون السبعة: التفسير والحديث والفقه والأدب والطب والهندسة والحساب[٥].

٥- وفاته:

توفي يوم السبت السابع من شهر شعبان، سنة سبع وثلاثين وستمائة (٦٣٧هـ)، عن أربعٍ وخمسين سنة، ودفن بسفح قاسيون في دمشق[٦].

---

(١) يشرح فيه كتاب الإرشاد لمحمد العميدي في الخلاف والجدل، ينظر: معجم المؤلفين ٢١٦/١.

(٢) نصَّ على ذلك تلميذه ابن أبي أصيبعة في كتابه عيون الأنباء (ص٦٤٧).

(٣) ينظر: ذيل الروضتين، لأبي شامة (ص ٢٦٠)، ومعجم المؤلفين ٢١٦/١.

(٤) ينظر: بغية الطلب ٧٣٦/٢.

(٥) هذا الكتاب الذي حققتُ جزءًا منه، وسأفصل القول فيه في مقدمة القسم الثاني من هذا البحث.

(٦) ينظر: عيون الأنباء ص ٦٤٧، وبغية الطلب ٧٣٦/٢.

المبحث الثاني: منهجه النحوي

١- منهجه في عرض المادة العلمية:

ظهرت النزعة التعليمية عند المصنف بشكلٍ جلي، وقد تقدَّم أنَّ المصنف تولى التدريس في المدرسة العادلية بحلب، وانعكست تلك الممارسة على المصنف في عرضه للموضوعات، وتجلت مظاهر هذه النزعة التعليمية في النقاط التالية:

•الاختصار وعدم الاستطراد، والإجمال في العبارة ثم التفصيل، والعناية بالتقسيم مع عرض الأمثلة لكل قسم، ومن ذلك قوله: «والإعراب إمَّا أن يكون بثلاثة اختلافاتٍ ظاهرة في السمع، وإمَّا أن يكون باختلافين، وإمَّا أن لا يظهر منه اختلاف.

والأول: الأمكن وهو المنصرف، والثاني: المتمكن الذي لا ينصرف، والثالث: إمَّا أن تجوز إضافتُه إلى غيره، وإمَّا أن لا تجوز، والأول منهما معرب في المحل، والثاني معرب في الموضع.

مثال الأول: زيد وعمرو، ومثال الثاني: طلحة وأحمد، ومثال الثالث: عصى ورحى، ومثال الرابع: الجملة في قولك: زيد أبوه قائم، فـ(أبوه قائم) في موضع مرفوع، أي: هو في موضعٍ لو وقع المفرد فيه لكان مرفوعًا»[(١)].

•طرح التساؤلات والإجابة عنها، وهذه طريقة يستخدمها كثير من العلماء، وقد مارسها المصنف في مواضع مختلفة[(٢)]، ومن ذلك قوله: «فإن قيل: ما ذكرتم في التثنية يبطل بطالة؛ فإنَّ الإعراب تغير عن موضعه إلى ما بعده، وليس الإعرابُ فيها بحرف، ويبطل ما ذكرت في: (أخ) و(أب) بـ(ابن) و(يد) فإنَّ الإعراب تغيَّر إلى ما قبل، وليس الإعراب فيها بحرفٍ، نقول: أمَّا التأنيث فحرف التأنيث في الكلمة صار من الكلمة؛ لأنَّها تدل على حال من أحوال المفرد، مع بقاء

---

(١) المخطوطة: ١٧٨/ب.

(٢) ينظر: المخطوطة: ١٧٩/أ، ١٨٠/أ، ١٨٣/ب.

المفرد بحاله، وأمَّا التثنية فلا يدلُّ حرفها على حال المفرد، وإنَّما يدلُّ على انضمام آخر إليه؛ ولهذا جاز التأنيث من غير علامة في (هند) و(زيد)...»[١].

●الإحالةُ إلى السابق واللاحق، وهذه الطريقة تساعد القارئ في الربط بين المسائل، واختصار الكلام، وقد تكررت عند المصنف في مواضع مختلفة، نحو قوله: «وسنبين ذلك في .... »[٢]، وقوله: «...كما في القسم المتقدم»[٣]، وقوله: «وسنذكره إن شاء الله في إعراب الأسماء والأفعال»[٤].

٢- **العناية بالتعليل**:

يعتمد كثيرٌ من النحويين على بيان العلة عند مناقشتهم للمسائل، وقد برز هذا الجانب عند المصنف بشكل جلي، فيذكر العلة التي سُبق إليها، ثم يلحقها بتعليلٍ ظَهَرَ له وتفرَّدَ به، وينسب هذا التعليل إلى نفسه، نحو قوله: «فاقتضت الحكمة تخصيص الرَّفع بالفاعل لوجوه ثلاثة:

أحدها: إنَّ الرَّفع أثقل، والنَّصب أخفُّ الحركات، والفاعل لا يكون إلا واحدًا، والمفاعيل كثيرة فلو جعل الرَّفع للمفعول لكثر دوران الثقيل على اللسان، فعُكِس الأمرُ.

ثانيها: إنَّ الرَّفع أقوى من النَّصب، والفاعل أقوى من المفعول.

ثالثها: وهو وقع لي، وهو أنَّ ذلك مأخوذٌ من مناسبةٍ معنوية، وهو أنَّ أصل الفاعِلِينَ...»[٥].

---

(١) المخطوطة ١٨٠/أ.

(٢) المخطوطة: ١٧٩/ب.

(٣) المخطوطة: ١٨٠/ب.

(٤) المخطوطة: ١٨١/أ.

(٥) المخطوطة: ١٨٢/أ.

٣- عرضه للمسائل الخلافية:

لم يظهر لي من خلال النَّص المحقق ميلُ المصنف إلى مدرسة نحوية بعينها، بل كان يعرض المسائل الخلافية، دون تحيُّزٍ لمذهب بعينه، فتراه يختار مذهب البصريين حين تظهر حجتهم ويقوى دليلهم، وتارة يختار مذهب الكوفيين، وينتصر له، ومن ذلك عرضه للمسألة الخلافية المشهورة بين البصريين والكوفيين في إعراب فعل الأمر، فأورد رأي الكوفيين، وأدلتهم التي يحتجون بها، ثم ردَّ تلك الأدلة وحكم عليها بالضعف، وختمها بذكر رأيه، فقال: «ولم يثبتوا جازمًا معنويًّا إلا على مذهب الكوفيين، حيث قالوا: (اضرب) مجزوم، ودليلهم أنَّ الجزم في الأفعال كالجرِّ في الأسماء، وكما جاز في قولك: (خاتمُ فضةٍ) على الإضافة بمعنى: من فضة، و(ساكن دار) على معنى: (ساكن في دار)؛ جاز (اضرب) بمعنى: (لتضرب).

واستدلوا عليه بقوله تعالى: سمح فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ سجى [يونس:٥٨]، على قراءة من قرأ بالتاء، وقولهم ضعيف؛ لأنَّ الفعل لم يُعرب إلا لمضارعته الاسم، والمضارعة في المستقبل حاصلة لفظًا ومعنى، أمَّا لفظًا فلأنَّ (يُكرم) على حد (مُكرم)، الأول منها زائدٌ مضموم، والثاني أصلٌ ساكن، والثالث مكسور، فينبغي أن يكون الرابعُ كالرابع معربًا»[(١)].

ومن المسائل الخلافية التي عرضها: مسألة العامل في المضارع المجزوم الواقع في جواب الطلب، فذكر رأي البصريين في المسألة، ثم عقَّب برأيه، فقال: «نعم، الظاهر لنا أنَّ جازمًا معنويًّا هو جواب الأمر في قولك: أطع الله تفلح، فقولك: (تفلح) جزمته حيث أتيتَ به جوابًا للأمر، ولا عامل هاهنا لفظًا، وقول البصريين: تقديره: أطع الله فإنَّك إن تطعه تفلح، بعيد؛ لأنَّه تقدير، ولو صحَّ منهم ذلك لصحَّ قولُ الكوفيين (اضرب) في تقدير (لتضرب)»[(٢)].

---

(١) المخطوطة: ١٨٢/أ.

(٢) المخطوطة: ١٨١/أ.

٤- **المصطلحات والحدود**:

أورد المصنف في النَّص المحقق عددًا من المصطلحات النحوية المعروفة، بالإضافة إلى المصطلحات التي قلَّ استعمالها لدى النحويين، مثل: نون العماد(١)، وضمير النفس(٢).

وقد أورد المصنف تفسيرًا لتسمية بعض المصطلحات، فقال: «وحركاتُ الإعراب نصبٌ وجرٌّ ورفعٌ، وسكونه جزمٌ. واصطلح عليه لمناسبة، وهي أنَّ المجرور يحتاج إلى استمرار الجار معه؛ ليبقى مجرورًا، فإنَّ الجارَّ إن ترك الجرَّ لم يُرَ مجرورًا، والمكسورُ لا يحتاجُ إلى استمرار الكاسر معه، فإنَّ الكاسر إذا كَسرَ وتَرك الكسرَ بقي المكسور مكسورا في نظر الناظرين، فلما كان الإعراب بعامل ذكر لفظ يحتاج إلى استمرار عامل، وكذلك الفتحُ يبقي المفتوحُ مفتوحًا وإن ترك الفاتح الفعل»(٣).

ويظهر من خلال النَّص عناية المصنف بالحدود، فله تعريفات تفرَّد بها، لم أقف عليها عند من سبقه من النحويين، ومن ذلك قوله في تعريف المعرب: «هو كلُّ كلمةٍ تقع على أكثر من وجهٍ واحد، ولا تغلبه مشابهةُ ما لا يقع إلا على وجهٍ واحد»(٤).

ومن مظاهر عنايته بالحد النحوي بيانه لمحترزات التعريف، وذكره ما يدخل فيه وما يخرج عنه، ومن ذلك قوله في معنى الإعراب: «أمَّا معناه فهو اختلاف آخر الكلمة لاختلاف أحوالها من حيث المعنى، خرج عنه قولنا: من قام؟ ومن القائم؟ فإنَّ ذلك ليس لاختلافٍ حالٍّ في المعنى، وإنَّما هو لالتقاء الساكنين»(٥).

---

(١) المخطوطة: ١٨٥/أ.
(٢) المخطوطة: ١٨٤/ب.
(٣) المخطوطة: ١٨٥/أ.
(٤) المخطوطة: ١٧٨/ب.
(٥) المخطوطة: ١٧٨/ب.

القسم الثاني: التحقيق، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مقدمة التحقيق:

١- توثيق عنوان الكتاب:

لم يصرّح المصنف بعنوان الكتاب، والذي يظهر لي أنَّ عنوان الكتاب: ينابيع العلوم، وذلك للأمور التالية:

- وقفتُ على خمس نسخ للمخطوط، كُتب على طرّة ثلاثٍ منها: ينابيع العلوم، ومنها النسخة التي جعلتها الأصل، وكُتب على طرّة النسختين الرابعة والخامسة: أقاليم التعاليم.
- (ينابيع العلوم) أثبته للمصنف حاجي خليفه في كشف الظنون[١]، وكذلك أثبته عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين [٢].

٢- توثيق نسبة الكتاب إلى صاحبه:

نسبة الكتاب إلى المصنف صحيحة، لما يأتي:

- اسم المصنف مكتوب على طرة جميع النسخ.
- بعض كتب التراجم التي ترجمت للمصنف أثبتت أنَّ الكتاب من مصنفاته.
- نقل الزركشي في البرهان نصًا نسبه إليه من نصوص هذ الكتاب [٣] .

٣- وصف نسخ التحقيق.

وقفت على خمس نسخ لهذا المخطوط، واعتمدتها في التحقيق، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

- النسخة الأولى (أ):

نسخة مكتبة راغب باشا، برقم: (١٢٢٣)، وتقع في (١٢٦) لوحة، وفي كل لوحة: (٢١) سطرًا.

---

(١) ينظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة (٢/ ٢٠٥١) .

(٢) ينظر: معجم المؤلفين، لكحالة (١/ ٢١٦).

(٣) ينظر: البرهان (١/ ٤٣٩).

واسم الناسخ: حسن بن عبد الرحمن الحسيني ، وتاريخ النسخ: (٦٧٣هـ).

ومكتوبة بخط نسخ واضح، وفيها مواضع مصححة، وبعض الكلمات مكتوبة باللون الأحمر.

وقد اعتمدتها الأصل لهذا البحث، وذلك لوضوحها، وتقدم تاريخ نسخها، وكثرة التملكات عليها.

- النسخة الثانية (ب):

نسخة مكتبة الشهيد علي باشا، برقم: (٥٠) وتقع في (١١٩) لوحة، وفي كل لوحة: (٢١) سطرًا، واسم الناسخ: إبراهيم بن محمد الحلبي، وتاريخ النسخ: (٧٣٢هـ).

-ومكتوبة بخط نسخ واضح، وفيها مواضع مصححة، وبعض الكلمات مكتوبة باللون الأحمر، وعليها تملك في القرن الحادي عشر.

- النسخة الثالثة (ج):

نسخة المكتبة الخديوية، برقم : (٣٨٣)، وتقع في (١٧٥) لوحة، وفي كل لوحة: (٢٣) سطرًا، ولم يوضح في هذه النسخة اسم الناسخ، وتاريخ النسخ: (٧٤٦ هـ)، ومكتوبة بخط نسخ متوسط الوضوح.

- النسخة الرابعة (د):

نسخة الخزانة العامة المغربية، برقم (٤٣٣)، وتقع في (١٢٧) لوحة، وفي كل لوحة (٢٣) سطرًا، واسم الناسخ: مأمون بن محمد، وتاريخ النسخ: (٧٠٧هـ) ، ومكتوبة بخط نسخ متوسط الوضوح، وبعض كلماتها مكتوبة باللون الأحمر.

- النسخة الخامسة (ه):

النسخة الباريسيّة، برقم (٢٣٢١)، وتقع في (١٥٥) لوحة، وفي كل لوحة: (١٩) سطرًا، واسم الناسخ: خليل بن أبي بكر بن محمد الشافعي، وتاريخ النسخ: (٨١٤هـ)، ومكتوبة بخط نسخ يُقرأ بصعوبة، وغير ملونة.

منهج التحقيق:

اتبعت في تحقيق النص المنهج العلمي الذي عُرف عند كثيرٍ من المحققين، والتزمتُ فيه ما يلي:

١- كتبتُ النص وفق القواعد الإملائية، ووضعت علامات الترقيم المناسبة.

٢- كتبت الآيات القرآنية بالرسم العثماني، مع تخريج القراءات وعزوها إلى أصحابها.

٣- أثبتُ الفروق بين النسخ في الحاشية، وأثبتُ في المتن ما يترجح عندي.

٤- أثبتُ السقط من النسخة الأصلية، ووضعته بين معقوفين، وأشرت إليه في الحاشية.

٥- أثبتُ أرقام ألواح المخطوطة نسخة (أ)، ووضعتها بين قوسين معقوفين.

٦- وثقت ما ذكره المصنف من أقوال العرب وأمثالها، وعزوتها إلى مصادرها.

٧- أحلتُ المسائل الخلافية التي أوردها المصنف إلى مظانها، ونسبت الأقوال إلى أصحابها.

٨- رتبتُ المصادر في الحاشية ترتيبًا تاريخيًّا.

نماذج من نسخ المخطوط:

غلاف النسخة(أ)

الصفحة الأولى من النسخة (أ)

الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)

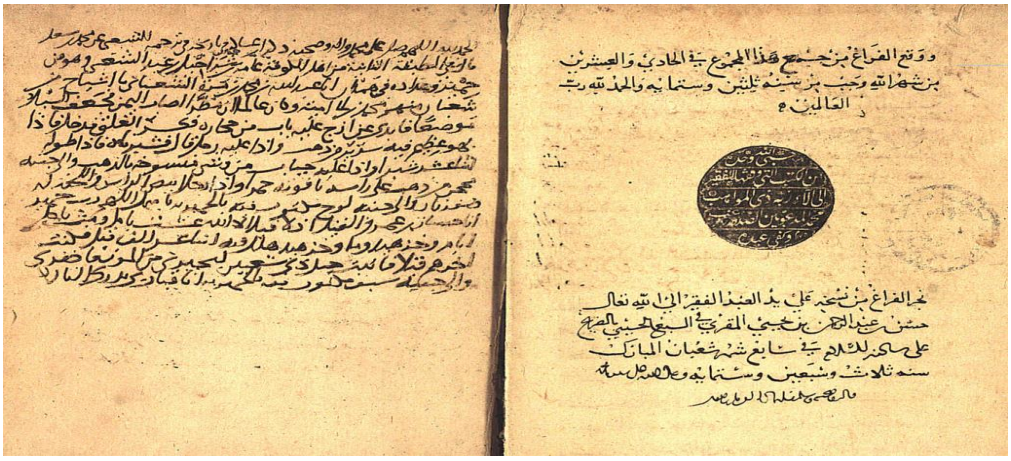

غلاف النسخة (ب)

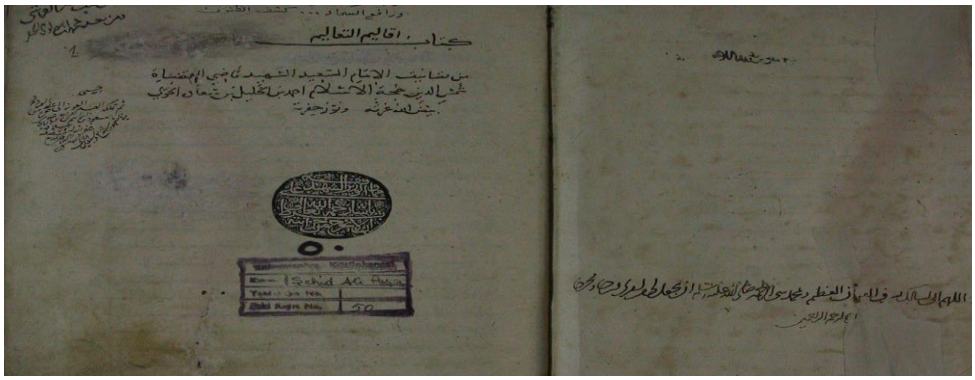

الصفحة الأولى من النسخة (أ)

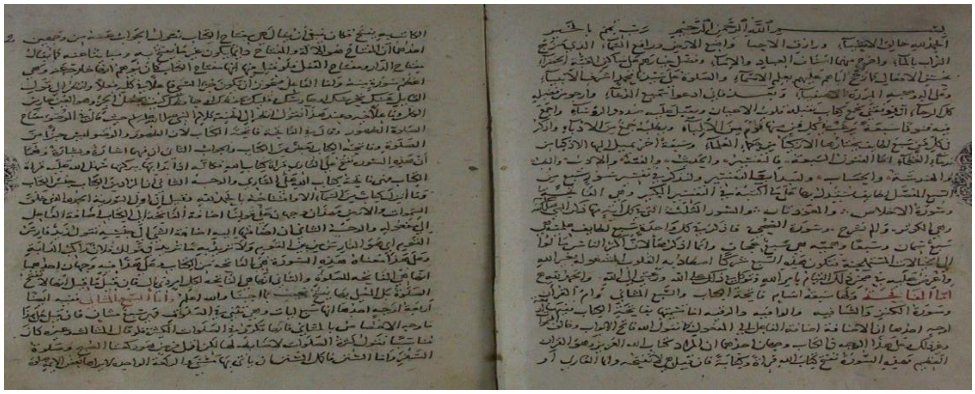

الصفحة الأخيرة من النسخة (ب)

غلاف النسخة (ج)

الصفحة الأولى من النسخة (ج)

الصفحة الأخيرة من النسخة (ج)

غلاف النسخة (د)

كتاب ينابيع العلوم

الصفحة الأولى من النسخة (د)

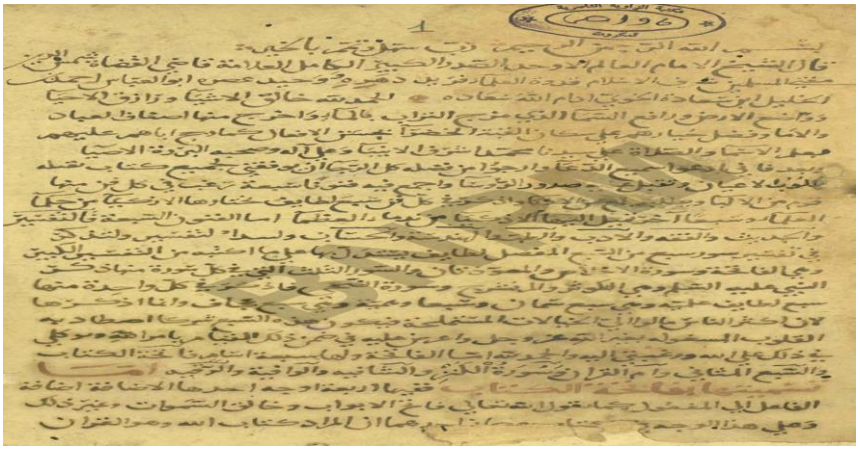

الصفحة الأخيرة من النسخة (د)

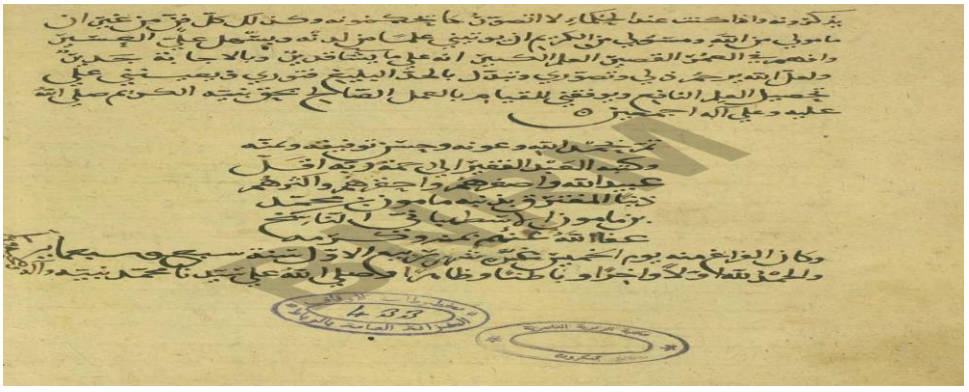

غلاف النسخة (ه)

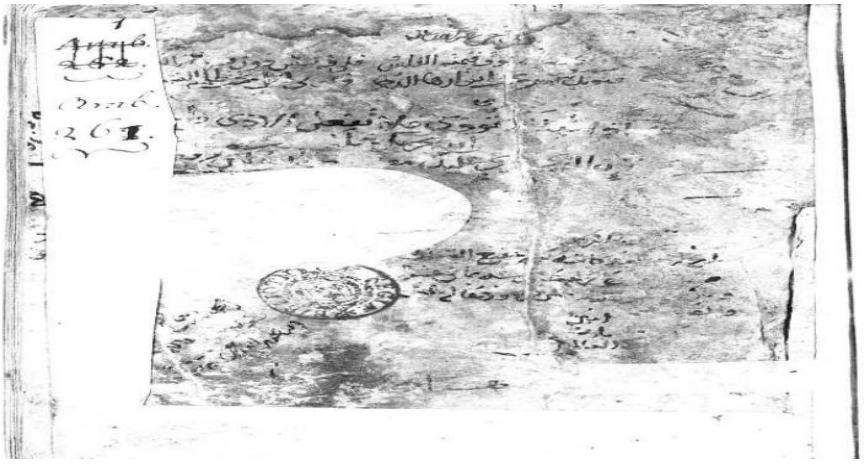

الصفحة الأولى من النسخة (ه)

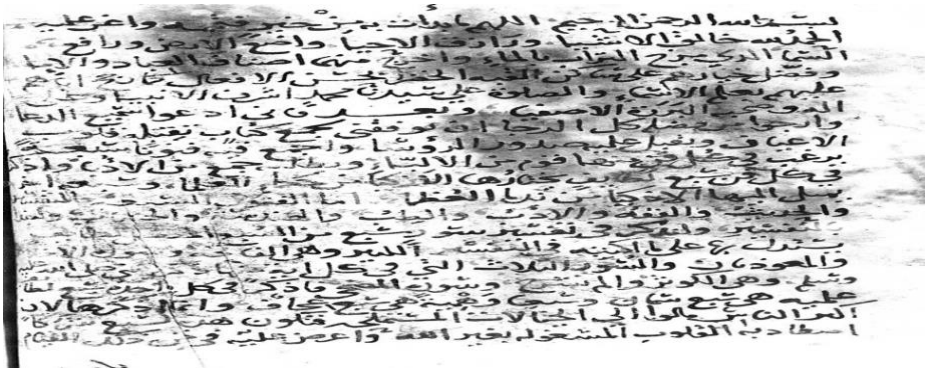

الصفحة الأخيرة من النسخة (ه)

المبحث الثاني: النَّص المحقَّق:

الفن الخامس[١]: الإعراب[٢]، وفيه مسائل:

الأولى في معناه وفائدته:

أمَّا معناه فهو اختلاف آخر[٣] الكلمة لاختلاف أحوالها من حيث المعنى، خرج عنه قولنا: من قام؟ ومن القائم؟ فإنَّ ذلك ليس لاختلافٍ حالٍّ في المعنى[٤]، وإنَّما هو لالتقاء الساكنين.

وأمَّا فائدته: فاختصار الكلام مع الأمن من اللبس.

«والإعراب أجدى من تفاريق العصا»[٥]، واللحن أعدى من الرمي بالحصى[٦].

---

(١) ذكر المصنف قبل هذا الفن أربعة فنون – كما اصطلح على تسميتها- : الأول: الأسماء، الثاني: الأفعال، الثالث: الحروف، الرابع: الاشتقاق، ثم ختمها بهذا الفن (الإعراب والبناء) الذي أعمل على تحقيقه.

(٢) في نسخة ب، ج: في الإعراب

(٣) في د: أواخر

(٤) أي: الكسر لالتقاء الساكنين ليس من الإعراب المؤثر في المعنى.

(٥) هذا النص بحروفه في مقدمة المفصل للزمخشري (ص:١٩)، والمثل: أجدى من تفاريق العصا، وَالْمَشْهُور: «خير من تفاريق الْعَصَا»):«قالوا: هذا من قول غُنَيَّة الأعرابية لابنها وكان عَارمًا كثيرَ التلفت إلى الناس مع ضعف أَسْرٍ ودقة عظم، فواثب يومًا فتى فقطع الفتى أنفه، فأخذت غُنيَة دِيةَ أنفه، فحَسُنت حالها بعد فقر مُدْقِع، ثم واثب آخر فقطع أذنه، فأخذت دِيَتَها، فزادت حُسْنَ حال، ثم واثب آخر فقطع شَفَتَه، فأخذت الدية، فلما رأت ما صار عندها من الإبل والغنم والمَتَاع، وذلك من كَسْب جوارح ابنها حَسُن رأيها فيه، وذكرته في أرجوزتها فقالت:

أَحْلِفُ بِالْمَرْوَةِ حَقًّا وَالصَّفَا أَنَّكَ خَيْرٌ مِنْ تَفَارِيقِ الْعَصَا

قيل لأعرابي: ما تَفَارِيق العصا؟ قال: العصا تُقطَّع ساجورا، والسَّوَاجير تكون للكلاب وللأسْرَى من الناس، ثم تقطَّع عصا الساجور فتصير أوتاداً، ويفرق الوتد، فتصير كل قطعة شِظَاظا...» مجمع الأمثال (١/ ٣٧)، جمهرة الأمثال(١/ ٢٥٢).

(٦) يعني بذلك أن اللحن أشد إيلامًا من أن يرمى الانسان بالحصى.

المسألة الثانية في المعرب:

وهو كلُّ كلمةٍ تقع على أكثر من وجهٍ واحد، ولا تغلبه مشابهةُ ما لا يقع إلا على وجهٍ واحد[١]، فالاسم هو الأصل في الإعراب؛ لأنَّه يقع مضافًا تارة ومضافًا إليه أخرى، وفاعلًا مرة ومفعولًا أخرى، ومبتدأً في وقت وخبرًا في آخر.

فالاسمُ هو المعرب في الأصل، والحرف هو المبنيُّ؛ لأنَّه لا يقع إلا على وجهٍ واحد، فإنَّ قولك: قد خرج، وإنَّ زيدًا خرج؛ (قد) و(إنَّ) لا يقعان إلا على وجهٍ واحد.

وأمَّا الفعل فمتردد بينهما، الماضي منه مبنيٌّ [١٧٨/ب]كالحرف، والمستقبل معرب كالاسم؛ لأنَّ الماضي لا يقع إلا على وجهٍ واحدٍ في المعنى، فإنَّ قولك: (زيد خرج) في معنى (خرج زيد)، وإن اختلفا في اصطلاح النحاة، فالأول: مبتدأ وخبر، والثاني: فعل وفاعل؛ وأمَّا المستقبل فيأتي للحال وللمنتظَر، وهو كالمعرفة والنكرة في الاسم، فإنَّ الحال تعين، والمنتظر لم يتعين في أي وقت يأتي، وسنبين في البناء إن شاء الله.

المسألة الثالثة: في أنواع المعرب، والإعراب إمَّا أن يكون بثلاثة اختلافاتٍ ظاهرة في السمع[٢]، وإمَّا أن يكون باختلافين[٣]، وإمَّا أن لا يظهر منه اختلاف[٤].

والأول: الأمكن وهو المنصرف، والثاني: المتمكن الذي لا ينصرف، والثالث: إمَّا أن تجوز إضافتُه إلى غيره، وإمَّا أن لا تجوز، والأول [منهما] [٥] معرب في المحل[٦]، والثاني معرب في الموضع[٧].

---

(١) أي: لا تهزمه مشابهة الحروف كما هزمت المبني.

(٢) أي: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر.

(٣) أي: الضمة للرفع في الممنوع من الصرف، والفتحة في النصب والجر.

(٤) أي: المعرب بحركات مقدرة، وما يعرب من الجمل ونحوها على الموضع.

(٥) (منهما) ساقطة من أ، ج.

(٦) أي: ما تجوز إضافته إلى غيره، مثل: عصى، ورحى.

(٧) أي: ما لا تجوز إضافته إلى غيره مثل: (أبوه قائم) في جملة: زيد أبوه قائم.

مثال الأول: زيد وعمرو. ومثال الثاني: طلحة وأحمد. ومثال الثالث: عصى ورحى.

ومثال الرابع: الجملة في قولك: زيد أبوه قائم، فـ(أبوه قائم) في موضع مرفوع، أي: (هو)[١] في موضعٍ لو وقع المفرد فيه لكان مرفوعًا.

ومن النُّحاة من يقول في (خرجت إذ طلعت الشمس): إنَّ (إذ) منصوب، مع أنَّه مبني[٢]؛ على معنى أنَّه في موضع منصوب- وما ذكرنا[٣] من الجملة أشبه[٤]؛ لأنَّ قولنا: أبوه قائم، لا يمكننا أن نقول فيه أنَّه مبني- فهو[٥] معربٌ ومنصوبٌ في الموضع.

أمَّا الأول فهو الذي يحتمل آخره الحركات[٦]، ولا يشبه الفعل شبهًا ثابتًا، خرج عنه العصا؛ فإنَّ آخره لا يحتمل الحركات، وخرج ما لا ينصرف؛ لأنَّه يشبه الفعل شبهًا ثابتًا، وبيان الشبه: أنَّ [١٧٩/أ] الاسم أصلٌ، والفعلَ فرعٌ؛ لأنَّ الفعل لا يوجد إلا من فاعل وهو اسم، ثم إنَّ الاسمَ منه أصل ومنه فرع، فالفرع أشبه بالفعل.

---

(١) أي: أبوه.

(٢) لم أقف على من صرَّح بهذا التوجيه من النحويين، لكنها أعربت ظرفًا منصوبًا لفعل محذوف في نحو قوله تعالى: سمحوَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ سجى[البقرة: ٣٤]، وقول الأخفش أنها معربة في نحو قوله تعالى: سمح وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ سجى [الروم:٤]، وعلل ذلك بزوَال افتقارها إِلى الجملة، وَأَن الكسرة إِعراب؛ لِأَن اليوم مضاف إِليها، ورد بِأَنَّ بناءها لوضعها على حرفين، وَبِأَن الافتقار بَاقٍ فِي الْمَعْنَى. ينظر: مغني اللبيب (ص١١٩).

(٣) بدأ السقط في نسخة ب.

(٤) أي: إنَّ جملة (إذ طلعت الشمس) يحتمل أن تكون مبنية فيسقط الاستدلال بها، والأوضح فيما يعرب على الموضع ما ذكرناه من قولنا: زيد أبوه قائم.

(٥) الضمير يعود على (إذ).

(٦) أي: الاسم الأمكن المنصرف.

والاسم الأصل هو: الجنس العربي الشائع، المفرد الواحد المذكر، المجرد عن الزوائد، الموضوع على وزن الأسماء الغالبة، الباقي على وزنه.

فهذه أمور تسعة[١] لا يصير الاسم أصلًا إلا بها؛ لأنَّ الحاجة أولًا إلى اسم الجنس، والمشتق وهو الأوصاف بعده، فإنَّ قولك: الرجل القاعد، الرجل هو المحل الأول، والقاعد أمرٌ قائم به، والعربي هو الأول، والمعرَّب فرع.

والشائع هو الذي وضعه الواضع، وأما التخصيص فبحكم[٢] المستعمل، والحاجة مست إلى بيان المعنى العام، فإنَّ (الرجل) و(الفرس) يحتاج إلى ذكره كثيرًا، وأمَّا (زيد) و(أعوج) لا يحتاج إلى ذكره كلُّ أحد، والأسماء وضعت لدفع الحاجة العامة.

والمفرد هو الأصل، والتركيب عارض، والواحد أصلٌ، والجمع فرعه، والمذكر أصلٌ، والمؤنث فرعه، والمجرد أصلٌ، والزيادة فيه كانت لأمر متأخر، فـ(شعبان) و(رمضان) أصلهما: (شعب) و(رمض).

والأصل في الثلاثي الأوزان العشرة، وأما (فُعِل)[٣] كـ(ضُرِب) فهو على خلافه[٤]، و(فُعَل) إذا كان مُغيرًا[٥] فرعٌ،كـ(أُخَر) و(عُمر)، وحَذامِ وقَطَامِ على مذهب[٦].

---

(١) يعني بالأمور التسعة ما ذُكر من تحديد الاسم الأصل.

(٢) في ج: فله حكم.

(٣) ومثاله في الأسماء: دُئل، وهو غير مطرد.

(٤) أي: خلاف الأصل.

(٥) أي: إذا كان معدولًا عن غيره، كما في (عُمر) المعدول عن (عامر)، و(أُخَر) المعدول عن (آخَر).

(٦) أي: مذهب أهل الحجاز الذي يمنعون (حَذامِ) و(قَطامِ)، وما كان نحوهما من الصرف لكونهما معدولين عن: (حاذمة) و(قاطمة). ينظر: (الخصائص: ١/١٨١).

وإذا علمت وجوه الشبه بقي وصف الثبوت[١]، فإنَّا شرطنا الشبه الثابت، وثبوته إمَّا بتكرر اثنين يشهدان بالشبه، فيثبت بشاهدين، وإمَّا لزوم المعنى الذي منه الشبه[٢].

والذي بوجود اثنين شرطه أن لا تسقط شهادة أحدهما بشاهد يعارضه[٣]، كسكون الحشو في موضع: نوح ولوط؛ فإنَّ الفعل [١٧٩/ب]الماضي لا يكون ساكن الحشو في الأصل[٤]، وكالألف واللام في (الأحمر) و(المساجد)، فإنَّ الألف واللام لا يدخل الفعل[٥]، فهو علامة بها يخالف الفعل، وكالإضافة في (أحمدكم) وفي (بغدادكم)، فإنَّ الإضافة لا تدخل على الفعل، فخالف من هذا الوجه وإن شابه من وجهين[٦].

والتنكير في: (رب أحمد) و(ما في الأرض دمشق أخرى).

وأمَّا ما لزم كـ(المساجد) فإنَّ ذلك للجمعية لا يرد على وزنه واحد؛ ولهذا يصرف إذا زيد فيه (تاء).

وقيل: أشاعرة وثعالبة؛ لأنَّ على وزنه: طواعية ورفاهية، وكذلك: (صحراء) و(بشرى)، فإنَّ كل ما على هذا الوزن مؤنث، فهو لازم، وإذا كان كذلك مُنع عنه الجر لفظًا؛ لأنَّ الفعل لا يدخله الجر وكذا التنوين.

---

(١) يعني بذلك: ثبوت العلتين اللتين يمنعان من الصرف ثبوتًا لازمًا.

(٢) يقصد بثبوت الشاهدين: وجود العلتين في الممنوع من الصرف، وقوله: لزوم المعنى الذي منه الشبه: أي ما منع الصرف لعلة واحدة.

(٣) أي: التسكين في مثل: نوح ولوط، قاوم إحدى العلتين، فجعلته مصروفًا.

(٤) في نسخة أ: (إلَّا في الأصل)

(٥) إلا ما شذَّ، كقول الشاعر:

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١/ ٢٣٦).

(٦) الوجهان في (أحمدكم) : وزن الفعل، وعدم التنوين، والوجهان في بغدادكم: عدم التنوين، وعدم لحاق أل المعرفة، كما لا تدخل الفعل.

المسألة الرابعة: في وجوه الإعراب، وهي إمَّا بحركةٍ، وإمَّا بحرف، والإعرابُ بالحركة هو الأصل، وهو في كلِّ مفردٍ آخره صحيح، وبالحرف إمَّا بزيادة وإمَّا بنقصان، وبالزيادة في أسماء معدودة، يُغيَّرُ الإعرابُ فيها عن موضعه، فإنَّ التثنية والجمع يُغيَّرُ الإعرابُ عن الحرف الآخِر إلى ما بعده.

وفي (الأخ) و(الأب) و(الحم) و(الهن)[١] و(الفم) و(ذو) يُغيَّرُ الإعراب عن آخره إلى ما قبله، فجُعِلَ الإعرابُ فيها[٢] بحرفٍ[٣].

أمَّا في التثنية والجمع فلأنَّ الإعراب إن كان بالحركة، ولم يمكن أن يكون على الحرف الأخير ولا على ما بعده؛ لأنَّ علامة التثنية والجمع لا تحتمل الحركة تعين أن يكون بحرف.

وأمَّا (الأخ) و(الأب) فلأنَّهما إذا أضيفا- والإضافة تقع فيهما[٤] كثيرًا، والإضافة لا تكون إلا في الأسماء التامة- رُدَّ عليهما الحرف؛ ولهذا [١٨٠/أ] رُدَّ في النسبة الزيادة عليه في: أخوي، وأبوي، وحموي، والإضافةُ كالنسبة.

فإن قيل: ما ذكرتم في التثنية يبطل بطالة؛ فإنَّ الإعراب تغير عن موضعه إلى ما بعده، وليس الإعرابُ فيها بحرف، ويبطل ما ذكرت في: (أخ) و(أب) بـ(ابن) و(يد) فإنَّ الإعراب تغيَّر إلى ما قبل، وليس الإعراب فيها بحرفٍ، نقول: أمَّا التأنيث فحرف التأنيث في الكلمة صار من الكلمة؛ لأنَّها تدل على حال من أحوال[٥] المفرد، مع بقاء المفرد بحاله، وأمَّا التثنية فلا يدلُّ حرفها على حال المفرد، وإنَّما يدلُّ على انضمام آخر إليه؛ ولهذا جاز التأنيث من غير علامة في (هند) و(زيد)، ولم تجز التثنية بغير علامة، وجاز إثبات علامة التأنيث في

---

(١) انتهاء السقط في نسخة ب.

(٢) في ب : في، وفي ج : فيه.

(٣) في ج: بالحرف.

(٤) في ب و ج: والإضافة فيها تقع كثيرًا.

(٥) في أ: الأحوال.

(خرجت العالمة)، ولم يجز إثبات علامة التثنية في (خرجا رجلان)؛ لأنَّ (عالمة)[١] لفظة في التقدير واحدة، و(رجلان) في التقدير: لفظان، كأنَّك تقول:[٢] (رجل) و(رجل)، فصارت التاء من الكلمة، ولم يصر الألف في (يد) أزيد من الكلمة.

وأمَّا (أخ) و(أب) فكثرت إضافتهما، ولم يوجد قبلهما [مايعدلهما][٣]، و(الابن) و(الاسم) عدلتهما همزة الوصل، وأمَّا (يد) و(دم) فأقل إضافة من (أخ) و(أب)[٤]، وأمَّا (فوه) و(ذو مال)؛ فلبقائهما على حرف رُدَّ إليهما حرف.

وأمَّا بالنقصان ففي الفعل في (لم يغزُ) و(لم يخشَ).

المسألة الخامسة: في العوامل وهي معنوية ولفظية، والمعنوية هي الأصل؛ لأنَّ الإعرابَ وضِعَ لتمييز المعاني وإزالة اللبس، وذلك في المعنى، ولولا أنَّ قولك: (لِزيدٍ صديقٌ) يخالفُ (لَزيدٌ صديقٌ) وإلا لما اختلف إعرابهما، ثم إنّ النحاة أثبتوا [١٨٠/ب]رافعًا وناصبًا وجارًّا معنويًّا، ولم يثبتوا جازمًا معنويًّا إلا على مذهب الكوفيين[٥]، حيث قالوا: (اضرب) مجزوم، ودليلهم أنَّ الجزم في الأفعال كالجرِّ في الأسماء، وكما جاز في قولك: (خاتمُ فضةٍ) على الإضافة بمعنى: من فضة، و(ساكن دار) على معنى: (ساكن في دار)؛ جاز (اضرب) بمعنى: (لتضرب).

---

(١) في ه : علامة .

(٢) في ه : قلت

(٣) ساقطة في: أ .

(٤) في ب : من أب وأخ

(٥) يرى الكوفيون أنَّ فعل الأمر هو فعل مضارع حُذف منه حرف المضارعة ولام الأمر، فهو مجزومٌ عندهم، ويعللون ذلك بوجوب حذف الحرف المعتل من آخره، وهذه من المسائل الخلافية المشهورة بين الكوفيين والبصريين. ينظر: شرح القصائد السبع لابن الأنباري(ص٣٨)، والإنصاف للأنباري (٢/ ٤٢٧)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص١٧٧).

واستدلوا عليه بقوله تعالى: سمح فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ سجى [يونس:٥٨]، على قراءة من قرأ بالتاء[١]، وقولهم ضعيف؛ لأنَّ الفعل لم يُعرب إلا لمضارعته الاسم، والمضارعة في المستقبل حاصلة لفظًا ومعنى، أمَّا لفظًا فلأنَّ (يُكرم) على حد (مُكرم)، الأول منها زائدٌ مضموم، والثاني أصلٌ ساكن، والثالث مكسور، فينبغي أن يكون الرابعُ كالرابع معربًا[٢].

وأمَّا المعنى فلأنَّك[٣] تقول: زيد قائم غدًا، وزيد يقوم[٤] غدًا، ولا تقول: زيد قام أمس، وزيد قائم أمس، فالمستقبل يقع موقع الاسم، وأمَّا (اضرب) فلا يشبه الاسم لفظًا ولا معنى؛ إذ لا يقع موقع الاسم أصلًا، فإن قيل: (ليضرب) و (لم يضرب) لا يقع[٥] موقع الاسم، نقول: اللفظ لا يفرض مع عامله، وإلا لكان (مِن زيد) و (بعمرو)، يخرج (زيدًا) و (عمرًا) عن الاسم؛ لأنَّ (مِن زيد) مجموعه لا يقع موقع الاسم، لا مبتدأً ولا خبرًا.

نعم، الظاهر أنَّ لنا جازمًا معنويًّا[٦] هو جواب الأمر في قولك: أطع الله تفلح، فقولك: (تفلح) جزمته حيث أتيتَ به جوابًا للأمر، ولا عامل هاهنا لفظًا،

---

(١) قرأ بها عثمان بن عفان، وأبو رجاء بن هرمز، وابن سيرين، وأبو جعفر المدني، والأعمش. ينظر: السّبعة (ص:٣٢٨)، والمحتسب (١/ ٣١٣)، والبحر المحيط (٥/ ١٧٢)، والنّشر (٢/ ٢٨٥).

(٢) ينظر: ينظر: المقتضب (٢/ ١٣١)، والأصول في النحو (٢/ ١٧٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٢٩٤).

(٣) في ب : فإنك

(٤) في ب : يفق

(٥) في ب : لم يقع

(٦) بداية السقط في ب.

وقول البصريين تقديره: أطع الله فإنَّك إن تطعه تفلح، بعيد[١]؛ لأنَّه تقدير، ولو صحَّ منهم ذلك لصحَّ قولُ الكوفيين (اضرب) في تقدير (لتضرب).

والعامل المعنوي [١٨١/أ] إمَّا في فعل، وإمَّا في اسمٍ، أمَّا في الفعل فمعنى (ضرب)[٢] يرفع فاعلًا وينصب مفعولًا على ما سنذكره، ومعنى (اضرب) يجزم جواب الأمر، ومعنى الإضافة يوجب جرًّا، ثم إنَّ تقديم العامل المعنوي على ما منه يفهم العامل يجوز، تقول: زيداً ضربته، فالعامل فُهِم مِن (ضربته)، وجاز النصب متقدمًا عليه، واللفظي لا يجوز فيه ذلك، فلا يقال: زيدًا إنَّ قائم، ثم إنَّ المعنوي الأصل فيه عمل الفعل في الاسم؛ لأنَّ الأسماء يختلف حالها بالأفعال، ولا يختلف حال الأفعال بالأسماء على ما بينت، فإنَّ قولك: (ضرب) لا يختلف بأن تقول بعده: (زيد) أو (فرس) أو (ريح) أو غيرها، و (زيد) يختلف حاله بأن تقول: ضرب، أو ضُرِب زيد، أخرج عمرًا، أو أخرجه عمرو.

وأمَّا عمل الاسم في الاسم فغير أصلي؛ لأنَّهما لمَّا تساويا في المعنى لم يكن عمل أحدهما في الآخر أولى من عمل الآخر فيه؛ فلذلك لا يجوز تقديم العامل في الإضافة أيضًا، فلا تقول: زيد غلامه جاء، وكذلك لا تقول: تفلح أطع الله، لأنَّ عمل الفعل في الفعل كعمل الاسم في الاسم.

---

(١) هذه المسألة اختلف فيها النحويون، ولهم فيها ثلاثة أقوال: الخليل وسيبويه يريان أنَّ الفعل جُزم بنفس الطلب لتضمنه معنى (إن) الشرطية، والسيرافي وأبو علي الفارسي يريان أن الفعل جُزم بالطلب لنيابته مناب الجازم، والجمهور يرون أنَّه مجزومٌ بشرط مقدر بعد الطلب، وهو ما رجحه ابن هشام في المغني؛ معلّلًا ذلك بأنَّ الحذف والتضمين وإن كانا خلاف الأصل، إلا أنَّ في التضمين تغيير معنى الأصل بخلاف الحذف. ينظر: شرح السيرافي للكتاب (٤٠٨/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٢٧٤)، ومغني اللبيب (ص ٢٩٨).

(٢) يرى المصنف أن العامل في الفاعل والمفعول ليس لفظ الفعل وإنما معناه، وقد أورد أبو البركات في كتابه الإنصاف هذه المسألة، فقال: «وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية» الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٦٦).

والعامل اللفظي ما يفيد في الكلام معنًى يشبه معنى العامل المعنوي، وسنذكره إن شاء الله[١] في إعراب الأسماء والأفعال.

المسألة السادسة: في إعراب الأسماء، وهو بالرفع والنَّصب والجر، والأصل في الرفع الفاعلية، وكلُّ معنًى يشبهه، وكلُّ لفظٍ يفيد معنًى يشبه معنى الفاعلية، وإنَّما رفع الفاعل لأنَّ الاسم فارق الفعل في الإضافة؛ فمُيِّز الاسم بعلامة الإضافة وهي الجر، فإنَّ المضاف [١٨١/ب] إليه جُرَّ ليُعرفَ به المضاف، فقولك: دار زيد، المقصود: بيان الدار، لكن الدُّور كثيرة، فأُثبت بـ(زيد) ليعلم (الدَّار) المذكورة، فجررت (زيد) إلى الكلام للتعريف المقصود، فـ(زيد) في اللفظ مضاف إليه؛ لأنَّك أتيت بـ(الدار) أولًا، ثم ضممتَ اليها كلمة (زيد) وأضفت إليه، لكن اشتهر فيه لفظ المضاف إليه، و(الدَّار) جُعِلت هي المضافة نظرًا إلى المعنى، فإنَّ (زيداً) في المعنى هو الأصل و (الدار) صارت مِلكًا له، فأضيفت إليه فوجب جرُّ (زيد)؛ لمناسبة المعنى.

بقي من الحركات: الرفع والنصب، والاختلافُ بالفعل على ما عُلِمَ، وهو يُوجب فاعلًا ومفعولًا في جميع الأفعال، وإن كانت لازمة غير متعدية؛ لأنَّ من جلس فعل شيئًا فذلك الشيء مفعوله، وهو فاعل له، فاقتضت الحكمة تخصيص الرَّفع بالفاعل لوجوه ثلاثة:

أحدها: أنَّ الرَّفع أثقل، والنَّصب أخفُّ الحركات، والفاعل لا يكون إلا واحدًا، والمفاعيل كثيرة، فلو جعل الرَّفع للمفعول لكثر دوران الثقيل على اللسان، فعُكِس الأمرُ.

ثانيها: أنَّ الرَّفع أقوى من النَّصب، والفاعل أقوى من المفعول[٢].

ثالثها: وهو وقع لي، وهو أنَّ ذلك مأخوذٌ من مناسبةٍ معنوية، وهو أنَّ أصل الفاعلِينَ في الذين يفعلون الأفعال بقصدهم وإرادتهم ،كالآ كل والشارب[٣]،

---

(١) في ج: زيادة تعالى.

(٢) فجعل الرفع للقوي وهو الفاعل، والنصب للضعيف وهو المفعول.

(٣) انتهى السقط في ب.

والقائم والقاعد، وأمَّا (هبّت الريح) و (جرى الماء) لمشبَّهٌ بالفاعل الحقيقي، وإذا كان كذلك والفاعل لا يفعل فعلًا إلا إذا كان الفعل مطلوبًا له، فالمفعول تعلق به غرض الفاعل، فيكون هو نصب [١٨٢/أ] عينه[١]، إليه يقصد، فوجب نصب المفعول، وتبين هذا في المفعول له في قولك: جئتك رجاءً لخيرك، وطلبًا لبرِّك؛ فإنَّ ذلك نصب عينك، ولا ينبغي أن يفعل الفاعل فعلًا إلَّا إذا كان ذلك خيرًا له، فالفاعل الحكيم يرتفع بفعله؛ لأنَّه لا يقصد إلا كمالًا، فالفاعل بفعله الجميل يرتفع، فجُعِل مرفوعًا في اللفظ، وفعله الجميل يكون نصب عينه، فجعل منصوبًا، وهذا يدلُّك على أنَّ الأصل في الأفعال ما فيه الكمال؛ ولهذا يقال فيما لا كمال فيه: ما فعلت شيئًا.

وأما في حق الله تعالى فهو لا يكمل بالفعل؛ لكماله الأزلي، لكن اللغة وضعت للناس؛ ولهذا قيل في الله: جاء ربك، وضحك، مع أنَّهما غير جائزين عليه، وقيل: عين الله، ووجهه، ويده، مع أنَّ ذلك فينا حقيقة لا فيه.

ثم إنَّ المبتدأ أشبه الفاعل حيث أسند إليه أمرٌ[٢]، والخبر كالمبتدأ، والمفاعيل نصب كلها لاشتراكها في المفعولية، والفعل الصادر من الفاعل لا يصدر إلا في زمان- والمكان يشبه الزمان- ولا يصدر إلا لمقصود وغرض، فاشتركت الثلاثة[٣] في معنى المفعول المطلق، وهو الفعل الصادر من الفاعل ومحله والغرض المطلوب منه، وكثيرًا ما يتفق أن يكون له ما يتعلق به، وهو المفعول به في قولك: ضربت زيدًا.

وقد يتفق أن يفعل الإنسان شيئًا مع غيره، فكثر نصب المفعول به، وقل نصب المفعول معه، وهو كقولك: سرت والنيل.

---

(١) في د: عينيه.

(٢) أي : الخبر.

(٣) الثلاثة: المفعول به والمفعول معه والمفعول له.

وشُبِّه بالمفعول كل اسم يأتي بعد تمام الكلام الذي فيه فعل ظاهر أو مقدر[١]، وشُرِطَ لنصبه التنكير [١٨٢/ب]، فالتمييز والحال منصوبان؛ لأنَّهما اسمان يأتيان بعد تمام الكلام، فأشبها المفعول، فإنَّك إذا قلت: (جلس زيد) تم الكلام، فإذا قلت: (جلوسًا) جئت باسم بعد تمام الكلام، وفيه فعل ظاهر، فما أشبه هذا نُصِب مثل ما نُصِب هذا[٢]، وشُرِط فيهما[٣] التنكير؛ لأنَّ الأصل في المفعول المنصوب أن يكون متوقعًا ونصب العين، لكن المفاعيل جاز فيها التعريف، تقول: جلست الجلوس التام، وضربته رجاء الخير، وخرجت يوم الجمعة، وأكرمت زيدًا، وسرتُ والنيل؛ لأنَّ الأفعال تعمل[٤] فيها لا بالشبه، وأمَّا الحال والتمييز فشُبِّها بالمفعول، فينبغي أن لا يكونا متعينين؛ لأنَّهما واقعان لا متوقعان، فلا يأتي فيهما النصب، وأمَّا المستثنى فهو من قبيل المفعول به، كأنَّك تقول: جاء القوم إلا زيدًا، على تقدير: أنفي زيداً عن الدخول في الحكم الأول.

المسألة السابعة: في إعراب الأفعال وهو الرفع والنصب والجزم، والإعراب في الفعل لشبه الاسم؛ فجُعِل فيه الرفع كما جعل في الاسم، فكلُّ فعلٍ مضارع يقع موقع الأوصاف يُرفع.

تقول: زيد قائم، وزيد يقوم، ورأيت زيداً راكبًا[٥]، ورأيت زيدًا يركب؛ لأنَّ (يركب) وقع موقع (راكبًا)، وهو اسم صفة، بخلاف: أُمرتُ أن أضربه، فإنَّه وقع موقع المصدر.

---

(١) في د: ظاهرًا أو مقدرًا.

(٢) أي: المفعول المطلق.

(٣) فيهما: في الحال والتمييز.

(٤) في ه: تعمل.

(٥) (رأيت زيدًا راكبًا) ساقطه من د.

وأمَّا المنصوب فيه فلا يكون إلا بحرف عند النحاة، ويُحتمل أن يقال: المنصوب بعامل معنوي جواب الأمر والنَّهي وغيرهما من الأجوبة الستة[١].

وأمَّا المجزوم فقد عُلِمَ من باب الحروف من قبل، وجواب الأمر[٢] [١٨٣/أ] مجزوم كما أنَّ المضاف إليه مجرور، وهو مناسب؛ لأن الاسم لا يعمل في الاسم إلا بما يختص به وهو الجر، كذلك الفعل، وهو معنى الأمر لا يفعل في الفعل وهو جوابه إلا بما يختص به وهو الجزم، وقد علم من قبل، والله أعلم.

البحث الآخر في البناء، وهو ضد الإعراب، وفيه مسائل:

الأولى: الأصل في المبني هو الحرف؛ لأنَّه لا معنى له في نفسه، فلا يقع على وجوه مختلفة من حيث المعنى، فيستحيل الإعراب فيه، ثم ألحق به الماضي لِمَا بينَّا؛ لأنَّه لا يقع إلا على وجه، ثم ألحق بهما أسماء لأسباب[٣].

ويُحتملُ أن يقال: النظر وقع أولًا في الاسم والفعل دون الحرف، فإنَّهما لمعنى في أنفسهما، والحرف كالتبع لهما، والاسم أصله على الإعراب إلا ما خرج عن أصله، والفعل على البناء إلا ما خرج، والحرف صار أولى بالبناء؛ لأنَّه لا معنى له في نفسه.

والأصل في البناء السكون؛ لأنه أخفُّ، وليس منه تمييز معنى حتى يهون على الحكيم تكلف مشقة الأثقل له، فإن تعذَّر فالفتح، وأما الكسر والضم فلعوارض سنبينها.

وحركات البناء تسمى فتحًا وكسرًا وضمًّا، وسكونه وقفٌ.

---

(١) الأجوبة سبعة من غير النفي، وهي: الأمر، والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني.

(٢) بداية السقوط في نسخة ب.

(٣) الأسباب التي ذكرها النحويون في بناء الأسماء: أنَّها أشبهت الحروف شبهًا وضعيًّا أو شبهًا معنويًّا أو شبهًا استعماليًّا أو شبهًا افتقاريًّا أو شبهًا إهماليًّا. ينظر: توضيح المقاصد (١/ ٢٩٩- ٣٠١)، وأوضح المسالك (١/ ٥٤).

وحركاتُ الإعراب نصبٌ وجرٌّ ورفعٌ، وسكونه جزمٌ. واصطلح عليه لمناسبة، وهي أنَّ المجرور يحتاج إلى استمرار الجار معه؛ ليبقى مجرورًا، فإنَّ الجارَّ إن ترك الجرَّ لم يُرَ مجرورًا[١]، والمكسورُ لا يحتاجُ إلى استمرار الكاسر معه، فإنَّ الكاسر إذا كَسرَ وتَرك الكسرَ بقي المكسور مكسورا في نظر الناظرين، فلما كان الإعراب بعامل ذكر لفظ يحتاج إلى استمرار عامل، وكذلك الفتحُ يبقي المفتوحُ مفتوحًا وإن ترك الفاتح الفعل.

ثم إنَّ الأسماء التي [١٨٣/ب] بُنيت [بُنيت][٢] إمَّا لنقصان وإمَّا لزيادة في اللفظ أو في المعنى؛ لأنَّه لولا شيء من ذلك لكان باقياً على أصله، والناقص على قسمين: ناقص في أصل المعنى، وناقص حيث لم يبلغ كمال المعنى[٣].

المسألة الثانية في الاسم المبني لنقصان في أصل معناه، وهو الأصوات التي لامعنى لها، وإنَّما وضعت تنبيهات، كقولك: طق، وآه، وغيرها من الأصوات التي لا معنى لها، وكان ينبغي أن لا يعد هذا من المبينات؛ لأنَّ المبنيَّ هو الكلمة، وهذه ليست بكلمات، لكن منها ما وردت في لسان العرب وفي أشعارهم، فأثبتت في الكتب[٤]، فصارت كالكلمة، ومنها ما لم يثبت كاصطلاحات كثير من البلدان في

---

(١) تعليله على الأصل، لكن قد يُحذف الجار ويبقى الاسم مجرورًا، كقول الفرزدق:

إذا قِيلَ أيُّ الناسِ شَرّ قبيلةٍ أشارتْ كُليبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ

وقد حكم عليه كثيرٌ من النحويين بالشذوذ. ينظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٣٥)، والتذييل والتكميل (٧/ ٥).

(٢) ساقطة من أ.

(٣) سيقوم المصنف بالتفصيل في الكلام التالي.

(٤) من ذلك قولهم: هج، لزجر الكلب، قال الحارث بن الخزرج الخفاجي:

سَفَرَتْ فقلتُ لَهَا هَجِ فتبرقعتْ فذكرتُ حِين رأيتُها ضَبّارا

ومن ذلك أيضًا قولهم: جاهِ، لزجر البعير، قال الراعي النميري:

إذا قُلْتُ جاهٍ لَجَّ حَتَّى تَرُدَّهُ قُوَى أَدَمٍ أَطرافُها فِي السَّلاسِلِ

والأمثلة على ذلك كثيرة في كتب اللغة، ينظر: ديوان الراعي النميري (ص: ٢١١)، والصحاح (٦/ ٢٢٣١)، وشمس العلوم (١/ ٥٣٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٨٧).

الأصوات، وما ورد في كلام العرب كثيره لا يليق بهذا[١] المختصر مع أنه لا فائدة في ذكرها.

المسألة الثالثة: في المبنيات لنقصان، حيث لا يكمل إلا بشيء قبله، وهو الضمائر، فإنَّها لا تَرِدُ إلا بعد تقدُّم شيء إمَّا في اللفظ- كقولك: أَكرمك، أو ضربه- وإمَّا في المعنى، كقولك: أنت، وأنا، وهو؛ فإنَّ (أنت) في المعنى عُرِفَ أمرٌ قبله يتعلق به الخطاب، بخلاف (زيد)، فإنَّ معناه يُعرف من لفظه، ومن هذا القبيل[٢]: الكاف في (ذلك) و (هنالك).

والضمير[٣] على ثلاثة أقسام: ضمير النفس، والمخاطب، والغائب.

والغائبُ إمَّا مذكر وإمَّا مؤنث، وكلٌّ ذلك على ثلاثة أقسام: ضمير مرفوع ومجرور ومنصوب[٤]، وضمير المرفوع: (أنا) و (نحن) و(ت) و (نا) ضَرَبْت وضَرَبْنا، والمجرور هو: (الياء) و (نا) في ضَرْبي وضَرْبِنَا، وكذلك المنصوب؛ لأنَّ الجرَّ والنَّصب لما اشتركا في الصورة[٥] [١٨٤/أ] فيما لا ينصرف فهاهنا أولى، فنقول: ضَرَبَني وضَرَبَنا، غير أنَّ نون[٦] العماد في الياء لازم لئلَّا يلتبس المجرور بالمنصوب؛ فإنَّك تقول :مدَّني ومدِّي، فلولا النون للزمك أن تقول: مدِّي[٧] زيدٌ مددًا حسنًا، كما تقول: مدي لزيدٍ مدٌ حسنٌ، بخلاف: مدّه ومدّك فإنَّه ينتهي

---

(١) بدأ السقط في ب.

(٢) أي: تقدمه شيءٌ في اللفظ، سواء أكان المبني اسمًا كما في (أكرمك، وضربه) أم حرفًا كما في (ذلك، وهنالك).

(٣) في ج: والضمائر.

(٤) قوله: ضمير مرفوع ومجرور ومنصوب، لعله من باب التسامح في العبارة، والمراد الضمير الذي في محل رفع ... إلخ.

(٥) اشتركا في الصورة، أي: إنَّ الاسم الممنوع من الصرف ينصب بالفتحة ويجر بالفتحة، فقد اشترك الجر والنصب في الصورة.

(٦) في د : النون.

(٧) يعني أن حذف نون الوقاية من الفعل (مدي) يجعلها تلتبس بالاسم (مدي لزيد...).

بالفتح[١] والرفع، فإنَّ الفعلَ يكون بفتح الدَّال، والاسم برفعه أو جره أو نصبه؛ ولهذا لم يحتج في ضَرَبَنا وضَرَبْنا لأنه يميز أحدهما على الآخر في الحركة.

وفي الخطاب: أنت، وأنتما، وأنتم، وأنتِ، وأنتما، وأنتنَّ، و(كَ)، وكما، وكم، و(كِ) بالكسر، وكما، وكنَّ، في المرفوع والمنصوب والمجرور[٢]، والمنصوب كالمجرور[٣] لما ذكرنا.

وتميز بالحركة فإنَّك إذا قلت: ضَرْبُك بـ(الرفع) صار الكاف مجرورًا[٤]، وإذا قلت: ضَرَبَك صار منصوبًا، وإنَّما استوى المذكر والمؤنث في التثنية كما استويا في المعربات، في قولك: رجلان وامرأتان بالألف والنون، واختلفا في الجمع كما اختلفا في مسلمينَ ومسلمات؛ لأنَّ عند الجمع تتغير الأمور، وعند التثنية لا تتغير على ما بيناه.

والغائب: هو، وهما، وهم، وهي، وهما، وهن في المرفوع والمجرور والمنصوب إلا (هو) و (هي)، فإنَّك تقول: ضَرْبهن جائز، فيكون (هن) مجرورًا، وضرَبهن الرجل، وهن ضرَبن في المرفوع، وأما (هو) في المجرور والمنصوب[٥] يسكن الواو[٦] وفي (هي) يبدل (الياء)[٧] ألفًا فنقول: (ضَرْبه) و (ضَرَبه) وضَرْبها وضَرَبَها؛ وإنَّما جُعِل الجمع في الرجال بالميم؛ لأنَّ الميم تطبق الشفتين إحداهما

---

(١) (مدَّه ومدَّك) بفتح الدال على أنهما فعلان، والاسم برفعه أو جره أو نصبه.

(٢) أي: أنَّ بعض هذه الضمائر قد يكون في موضع رفع، أو موضع نصب وجر.

(٣) أي: ما يستعمل للنصب يستعمل للجر والعكس صحيح.

(٤) أي: في موضع جر، وهذا كما تقدم من باب التسامح في العبارة.

(٥) يعني أنَّ الضمير (هو) و (هي) يتحولان من ضمير منفصل إلى ضمير متصل في حالتي: النصب والجر، وتسكن واو (هو) الناتجة من إشباع حركة الهاء في (هو) فنقول: ضربه، وتبدل الياء في (هي) ألفًا فنقول: ضربها.

(٦) تسكن الواو نطقًا كما في قولك: ضرَبه، أو: ضرْبه.

(٧) في (هي) يبدل (الياء) مثل: وضَرْبها وضَرَبَها.

على الأخرى، فجُعِل علامة لاتصال شيء بشيء، وضُمَّ ما قبل الميم في الجمع؛ لأنَّ الضمَّ جمعٌ، وفُتِح الميم في التثنية، وأشبع بالألف[١] فقيل: (هُمَا) و (كُمَا) [١٨٤/ب] تنزيلاً للتثنية عن الجمع بإثباتِ ضد الضم، وهو الفتح، ولهذا جوّز في (هُمْ) و (كُمْ) (هُمُو) و (كُمُو)، وأمَّا النون في (هُن) و (كُن) لما ذكرنا أنَّ جمعهن لا اعتبار له، فكأنَّ لا جمع، فأُتِي بحرف يقرب من الميم، ولا يعمل عمله في جمع الشفتين .

المسألة الرابعة: في المبني لنقصان، حيث لا يكمل إلا بشيء بعده، وهو الموصول والاستفهامات، فإنَّ (الذي) و (مَنْ) و (ما) و (كم) و (كيف) و (أين) لابد لها من شيء بعدها، وهو أيضًا على ضربين: مفتقر إلى شيء بعده ظاهر، وإلى شيء بعده في التقدير، كما في القسم المتقدم، فيفتقرُ إلى شيءٍ مذكور في (ضربَك) و (ضرَبه)، وإلى معروف[٢] في (أنا) و(أنت).

القسم الأول: ما ذكرنا من كلمة (الذي) و (أي) و (كذلك) و (كم) و (كيف) فإنَّك وإن كنت تقتصر عليهما في مثل قولك لمن قال (جاءني رجال): كم؟ ولمن قال (لقيته): أين؟ لكن في الحقيقة[٣] كأنَّك أعدت ما قال، وقلت: كم رجلًا جاءك؟ وأين لقيته؟

ومنه: (حيث) و (إذ) و (إذا) و (عند) و (لدى)، فإنَّها لا يسكت عليها أصلًا[٤].

ومن القسم الثاني: (بعد) و (قبل) في قولك: من قبل، ومن بعد، و (فوق) و(تحت)، فإنَّ بعدها أشياء مقدرة، وكذلك (حسب) و (لا غير) وأمثالها.

---

(١) في ج : بألف.

(٢) أي: شيء متقدم معهود في الذهن.

(٣) انتهى السقط في ب

(٤) أي: إنَّ كل هذ المبنيات التي ذكرها تفتقر إلى شيء بعدها يبينها، فـ(حيث) تفتقر إلى المضاف إليه، و(إذ) و(إذا) تحتاجان إلى جملة الشرط، وغيرها من المبنيات التي ذُكرت تفتقر إلى ما بعدها.

والمفتقر إلى شيء قبله، والمفتقر إلى شيء بعده، كلاهما وجب بناؤه؛ لمخالفتهما الاسم وموافقتهما الحرف، فإنَّ الاسم لا يفتقر إلى شيء بعده، فإنَّك تقول: قام زيد، وتسكت على (زيد)، بخلاف (كيف)، فإن قيل: يجوز أن يقال: زيد كيف؟ نقول: (كيف) في التقدير مقدم، أو بعده ضمير، كأنَّك تقول: زيد كيف هو؟ وحق ما يستفهم به أن يقع أولًا، فإن نظرت إلى (إذ) و (عند) [١٨٥/أ]فإنَّك لا تسكت عليهما، كما لا تسكت على (إنَّ) و (على)، وكذلك لا يفتقر إلى شيء قبله، فإنَّك تقول: زيد قام، بخلاف: (ضرَبه) و (ضرَبك)، فإنَّه لا يبتدأ بالكاف، ولا بالياء في (غلامي)، وزيد وأمثاله يأتي أولًا ووسطًا وآخرًا.

المسألة الخامسة: في المبني للزيادة وهو المركب، كخمسةَ عشرَ، وحَيْصَ بَيْصَ، وبَيْتَ بَيْتَ، بُني لأنَّ الأول كحروف التهجي في الكلمة، فصار (بيت) الأول كـ(ميت) في (ميتة) بعض كلمة، وبُني الثاني؛ لأنَّه تضمَّن حرفًا؛ لأنَّ الأصلَ (خمسةٌ) و (عشرةٌ) و (حيصٌ) و (بيصٌ) و (بيتٌ) لـ(بيتٍ)، فصار مما يحتاج إلى شيء قبله، ويمكن أن يقال: بأن هذا دخل فيما ذكرنا؛ لأنَّ (خمسة) لـمَّا صار كبعض كلمة احتاج إلى شيء بعده؛ لأنَّ البعض ناقص، و(عشرة) لـمَّا احتاج إلى واو قبله صار ناقصًا من القبيل الأول.

والزيادة ظاهرة ومقدرة، كما ذكرنا في النقصان، والظاهرة جميع ما هو من قبيل ما ذكرنا كـ(حَيْثَ بَيْثَ)، و(خَازِ بَازِ)، وغيرها.

والمقدرة في: (تَراكِ) و(نَزالِ)، أمرًا، و(بَوارِ) و(بَلاءِ) في قولهم: بوارِ على الكفار، وبلاء على أهل الجلاء، كبوار بعينه، وبلاء متعين، و(فَسَاق) و (خَبَاثِ) لوصف المؤنث؛ وذلك لأنَّ في تَرَاكِ زيادة مخاطب، كما في (اترك)، وفي (بَوارِ) زيادة هذا أو ذلك، كأنَّه قال: هذا البوار على الكفار، وذلك البلاء على أهل الجلاء، وفي (خَباثِ) و(فَساق) تاء التأنيث.

و(هَلّم) يدخل في القبيلين: زيادة ظاهرة ومقدرة، و (ها) من قبيل المقدر، وإذا نظرت فيما ذكرنا تستخرج جميع المبينات أو أكثرها.

المسألة السادسة: في سبب البناء على الكسر[١٨٥/ب]، أما البناء على الفتح في (كيفَ) و(أينَ) فظاهرٌ؛ لأنَّ السكون لا يمكن فيهما وأمثالهما؛ لالتقاء الساكنين، والفتح أخفُّ الحركات، وأما الكسر في مثل:(نزالِ) و (تراكِ)؛ فلأنَّ الأمر موقوفٌ، والوقف في البناء كالجزم في الإعراب، والجرُّ في الأسماء كالجزم في الأفعال مختص، والكسرُ في البناء كالجرِّ في الإعراب. إذا علمت هذا، نقول: (تَراكِ) بمعنى: (اترك)، و(تَراكِ) اسم، و(اترك) فعل، و(اترك) مبني على الوقف الذي كالجزم، فينبغي أن يكون (تَراكِ) مبنيًّا على الكسر الذي كالجرِّ.

وفي (أَمسِ) علة أخرى، يُعلم منها مسائل: وهي أنَّ (أَمسِ) المراد منه يوم معين لا اليوم الدابر، كيف كان، وإذا كان كذلك كان معرفة، والمعرفة إذا لم تكن علمًا فلابد لها من أمر قبلها، وهو لام التعريف، أو أمر بعدها، وهو المضاف إليه، فـ(أَمسِ) إذا بُني كان تشبيهه بالمضاف أولى[١]؛ لأنَّ التعريف باللام[٢] يحتاج إلى شيء آخر قبله؛ لتكون اللام دليلًا عليه، كقولك: جاءني رجلٌ، فقلت للرجل، أو قولك: جلس القاضي.

وأمَّا المضاف فيُعرَّف بالمضاف إليه فحسب، لكن المضاف إلى الشيء يبنى على الكسر في الإضافة إلى ياء المتكلم في قولك: غلامي وفرسي[٣]، ولا يبنى في

---

(١) يرى النحويون أنَّ (أمسِ) التي يراد بها الظرف مبنيةٌ على الكسر لتضمنها معنى (أل)، ويرى المصنف أنّها مبنيةٌ على الكسر كما كسر آخر المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: غلامي، وفرسي.

(٢) بدأ السقوط في ب.

(٣) المضاف هنا ليس مبنيًّا على الكسر، وإنما معرب بحركة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ولعله قصد بالبناء حركة آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم؛ إذ إنَّها لا تكون إلا مكسورة.

وذهب الإمام عبد القاهر الجرجاني إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني بناء عارضا، وكان قبل ذلك معربا، والبناء أحد الأمور التي يكتسيها المضاف من المضاف إليه. ينظر الجمل للإمام عبد القاهر صـ ١١ وقواعد المطارحة في النحو لابن إياز صـ ٢٠١

غير ذلك عند قولك: فرسه أو فرسك، وإذا بُني المعرَّف على الكسر في صورة بُني (أمسِ) المعرَّف على الكسر[١]، ويعلم منه كسرة (بَوارِ) و(بَلاءِ)، ويجوز أن يُلحق بهما: يا فَساق، ويا خَباثِ[٢]، ليتميَّز بناؤه عن بناء يا رجل، فإنَّ بناء فَساق بالوزن وإن لم يُنادَ.

المسألة السابعة [١٨٦/أ]: في سبب البناء على الضم في (بعدُ) و(قبلُ) و(حيثُ) و(أمامُ) وغيرها، وهو أنَّ هذه ظروفٌ، وهي تستحق النصب إعرابًا، فلو[بُني على الفتح لالتبس الإعراب بالبناء، وهي تدخلها (مِنْ) وعند ذلك يجرُّ؛ فلو بُني على][٣] الكسر لالتبس أيضًا، فبُني على الضم، وناسب المعنى أيضًا؛ لأنَّ هذه الأشياء غايات، والضمة غاية الحركة التي لا حركة بعدها، و(منذ) كذلك ملحقٌ بها. والله أعلم.

(١) أي: كما كُسِر آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، بنُيت (أمسِ) على الكسر تشبيهًا به.

(٢) ما عُدل به إلى فَعالِ في سب المؤنث لا يُستعمل إلا مبنيًّا على الكسر حتى بعد النداء؛ تشبيهًا له بـ(نزالِ) و(تراكِ). ينظر: شرح ابن الناظم (ص:٤١٥).

(٣) ساقطة من : أ، ومن: ب.

فهرس المصادر:

- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.
- الأمثال لابن سلام، تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر.
- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان، تحقيق: صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ هـ.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ.
- بغية الطلب في تاريخ حلب، عمر بن أحمد ابن العديم، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- تذكرة الحفاظ، محمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى.
- تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب، محمد بن علي بن محمود ابن الصابوني، دار الكتب العلمية، بيروت.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- الجمل ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : علي حيدر ، دمشق ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢م
- جمهرة أنساب العرب، علي بن أحمد بن حزم، تحقيق: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ديوان الراعي النميري، تحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ٢٠١٢م.
- ذيل الروضتين مطبوعا مع الروضتين، عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- السبعة في القراءات لأبي بكر بن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.
- السفينة النوحية في السكينة الروحية، شمس الدين أحمد بن الخليل بن سعادة الخويي، طبعه وصححه محمد راغب الطباخ، حلب، الطبعة الأولى، سنة ١٣٤٧هـ.
- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي، إشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ .
- شرح القصائد السبع لأبي بكر الأنباري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة الخامسة.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، مكة، الطبعة الأولى.
- شرح الكتاب للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب

العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م.

•شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

•شرح كتاب سيبويه للرماني، تحقيق: د. سيف بن عبد الرحمن العريفي، رسالة دكتوراة، جامعة الإمام، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

•الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

•طبقات الشافعية الكبرى، عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: الطناحي والحلو، دار هجر، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

•طبقات الشافعيين، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: د. أحمد عمر هاشم، د. محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣هـ.

•طبقات علماء الحديث، محمد بن أحمد الصالحي، تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٧ هـ.

•عيون الأنباء في طبقات الأطباء، أحمد بن القاسم ابن أبي أصيبعة، تحقيق: الدكتور نزار رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت.

•الفوائد البهية في تراجم الحنفية، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني، دار السعادة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٢٤هـ.

•قواعد المطارحة في النحو، ابن إياز البغدادي، تحقيق: د يس أبي الهيجاء ، د شريف عبد الكريم النجار ، د علي توفيق الحمد ، دار الأمل للنشر والتوزيع إربد ـــــ الأردن ١٤٣٢ هـــ ٢٠١١م

•كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م.

•اللباب في تهذيب الأنساب، علي بن أبي الكرم ابن الأثير، دار صادر، بيروت.

•مجمع الأمثال للميداني، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة – بيروت.

•المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

- معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي، دار صادر، بيروت، ط الثانية، ١٩٩٥م.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي. بيروت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري،تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي ، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة.
- المفصل في صنعة الإعراب: لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م
- المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المقفى الكبير، تقي الدين المقريزي، تحقيق: محمد اليعلاوي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق : علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي، بيروت.
- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، أحمد بن علي القلقشندي، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠ هـ .
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان البرمكي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

فهرس الموضوعات

م	الموضـوع	الصفحة
١-	ملخص	٥٤٦٠
٢-	Abstract	٥٤٦١
٣-	القسم الأول: الدراسة، وفيه مبحثان:	٥٤٦٤
٤-	المبحث الأول: ترجمة لأحمد بن الخليل الخُوَيِّي، وفيها:	٥٤٦٤
٥-	المبحث الثاني: منهجه النحوي	٥٤٦٨
٦-	القسم الثاني: التحقيق، وفيه مبحثان:	٥٤٧٢
٧-	المبحث الأول: مقدمة التحقيق:	٥٤٧٢
٨-	منهج التحقيق:	٥٤٧٤
٩-	المبحث الثاني: النَّص المحقَّق:	٥٤٨٠
١٠-	فهرس المصادر:	٥٥٠٠
١١-	فهرس الموضوعات	٥٥٠٤